مقومات الاستثمار الزراعي في مجال القمح في السودان خلال الفترة 1994-2022م

Components of agricultural investment in wheat in Sudan during the period 1994-2022

معتز ادم عبد الرحيم محمد	محمد حسن إسماعيل احمد	هويدا يس محمد علي
كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – جامعة غرب كردفان – جمهورية السودان	وزارة المالية والاقتصاد جامعة غرب كردفان جمهورية السودان	قسم الاقتصاد الإسلامي جامعة غرب كردفان جمهورية السودان

mutazadamabdalraheemalseleical@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2024/12/21 تاريخ القبول: 2025/02/16 تاريخ النشر: 2025/04/17

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مقومات الاستثمار الزراعي في مجال إنتاج القمح في السودان مع الوصول إلى نتائج وتوصيات تسهم في الترويج للاستثمار في مجال إنتاج القمح وتسليط الضوء على موقف الشراكات في مجال إنتاج القمح في السودان، افترضت الدراسة توفر مقومات الاستثمار الزراعي في مجال إنتاج القمح ولكنها لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل وعدم وجود شراكات إستراتيجية في مجال أنتاج القمح لمواجهة وتلبية الطلب المتزايد على القمح. اتبعت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على وصف وتفسير الوضع القائم ومن ثم الوصول إلى نتائج وتوصيات تسهم في حل مشكلة الدراسة، خلصت الدراسة إلى نتيجة أن عدم وجود خارطة استثمارية واضحة توضح أهم فرص الاستثمار الزراعي في السودان وعدم وجود شراكات إستراتيجية في مجال إنتاج القمح لمواجهة الطلب المتزايد على القمح باعتبار انه الغذاء الرئيسي لمعظم السكان في السودان.

كلمات مفتاحية: استثمار زراعي- إنتاج القمح- شراكات إستراتيجية- غذاء رئيسي.

تصنيفات JEL: I1، P43.

Abstract:

The study aimed to identify the elements of agricultural investment in the field of wheat production in Sudan, with the arrival of the results and recommendations that contribute to the promotion of investment in the field of wheat production and shed some light on the position of partnerships in the field of wheat production.

The study assumed the availability of the agricultural investment components in wheat production but did not exploit the best exploitation and the lack of strategic partnerships in the field of wheat production to meet the growing demand for wheat.

The study adopted the analytical descriptive method that describes and interprets the status quo and thus reaches conclusions and recommendations that contribute to solving the study problem.

The study concluded that the absence of an investment map shows the most important opportunities for agricultural investment in Sudan and the lack of strategic partnerships in the field of wheat production to meet the increasing demand for wheat as the main food for most of the population in Sudan.

Keywords: agricultural investment - wheat production - strategic partnerships - main food.

(JEL) Classification : I1 ،P43.

1. مقدمة:

يعد الاستثمار الزراعي في السودان من أهم القطاعات من حيث المردود بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا يجعل كثير من المستثمرين يتجهون نحوه، ونظرا لأن السودان بحاجة لرؤوس أموال كبيرة لأغراض التنمية الشاملة حيث أن تدفق الاستثمارات الزراعية يمكن أن يسهم في سد الفجوة الغذائية الموجودة و العجز المالي الموجود، ونظرا لقلة الناتج القومي الإجمالي وقلة المدخرات الوطنية كان لزاما على الدولة وضع سياسات لجذب الاستثمار الزراعي لكي تتمكن من توفير مبالغ مالية كبيرة واحتياطات نقدية.وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها من أوائل الدراسات التي تتناول موضوع مقومات وفرص الاستثمار الزراعي في مجال إنتاج القمح وتحاول سد الفجوة في الدراسات السابقة وخاصة وأنه لا توجد دراسات تتناول موضوع مقومات الاستثمار الزراعي في مجال إنتاج القمح فمعظم الدراسات تناولت سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي وعوامل جذب الاستثمارات بصورة عامة دون تفصيل أنواع الاستثمارات وقطاعاتها وتحاول هذه الدراسة التعرف على مقومات الاستثمار الزراعي في السودان والوقوف على الإمكانات والموارد المتاحة وموقف الشراكات في مجال إنتاج القمح.

1.1. مشكلة الدراسة:

على الرغم من توفر فرص ومقومات الاستثمارات الزراعية، بشقيها الوطني والأجنبي في المجال الزراعي عامة وفي مجال إنتاج القمح بصفة خاصة إلا أن الاستثمارات الزراعية تعد قليلة. وأن دولة مثل السودان يعتمد اقتصادها على الزراعة فان طاقة هذه الموارد على الإنتاج تعد ضعيفة، وكنتيجة لتخلف الإنتاج وضعفه والارتفاع المتسارع في أسعار الغذاء، هناك حاجة ماسة للاستثمارات الزراعية في مجال القمح، بغرض توفير الغذاء والمال اللازم لتطوير البنيات التحتية ونقل التقانة والتكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل للعمالة السودانية.

2.1. أهمية الدراسة

- **الأهمية العملية:** تنبع أهمية الدراسة من الناحية العملية من خلال أهمية (مقومات جذب الاستثمار الزراعي في السودان) الذي يعد جزءا من السياسة الكلية والتشريعية للدولة. فالاستثمار الزراعي مهم جدا لأنة يعمل على دفع التنمية الاقتصادية لذلك لأبد من الاهتمام به ووضع الخطط والإستراتيجيات للارتقاء به ورسم سياسة استثمارية واضحة ويتطلب ذلك الاهتمام بالقطاع المصرفي ،وتوفير النقد الأجنبي والاستفادة من التقانة الحديثة.
- **الأهمية العلمية:** تنبع أهمية هذه الدراسة علميا من كونها تستهدف في نهاية المطاف التوصل إلى حلول لمقومات جذب الاستثمار الزراعي وتعزيز أنتاج سلعة القمح من خلال الفرص المتاحة وتوجيه كافة الطاقات والموارد لتوفير أكبر قدر من سلعة القمح .أيضا هناك ثمة أهمية أخرى لهذه الدراسة وهي الندرة النسبية في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

3.1. أهداف الدراسة

- التعرف على مقومات الاستثمار الزراعي في مجال إنتاج القمح في السودان.
- الوصول إلى نتائج وتوصيات تسهم في الترويج للاستثمار في مجال إنتاج القمح.
- تسليط الضوء على موقف الشراكات في مجال إنتاج القمح.
- إبراز دور الاستثمار في مجال إنتاج القمح ومساهمته في توفير الغذاء في السودان.

4.1. فرضيات الدراسة

- بالرغم من توفر مقومات الاستثمار الزراعي في مجال إنتاج القمح إلا أنه لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل
- عدم وجود شراكات إستراتيجية في مجال أنتاج القمح لمواجهة وتلبية الطلب المتزايد على القمح.

5.1. حدود الدراسة: الحدود المكانية : جمهورية السودان والحدود الزمنية : 1994-2022م.

6.1. مصادر جمع المعلومات: المصادر الثانوية: التقارير، الكتب، الدوريات، النشرات، الرسائل الجامعية.

7.1. منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على وصف وتفسير الوضع القائم ومن ثم الوصول إلى نتائج وتوصيات تسهم في حل مشكلة الدراسة.

8.1. الدراسات السابقة

❖ **حسين عبد الله الأسرج ، 2009م**

تمثلت مشكلة الدراسة في (بالرغم من أهمية الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول العربية إلا أن هذه الدول لم تقدم مناخ ملائم وقوانين وتشريعات تضمن للمستثمر الأجنبي والمحلي حقه. تمكن من جذب هذه الاستثمارات إلى الدول العربية.)وافترضت الدراسة ما هي السياسات الاقتصادية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية.) وتوصلت الدراسة إلى أن عدم ملائمة المناخ الاستثماري مع وجود عوائق عديدة تعوق جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية والسياسات الاقتصادية تعوق الشركات المتعدد الجنسيات للعمل الدول العربية.وأوصت الدراسة بان وضع قوانين وتشريعات واضحة يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. وتوحيد السياسات الاقتصادية العربية وتفعليها يشجع وصول الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول العربية .

❖ **محمد خليل سعيد ربيع الحلواني ،2012م**

هدفت الدراسة إلي التعريف بالاستثمارات الأجنبية في السودان وعوامل جذبها مع التطرق إلي معوقات الأداء وناقشت الدراسة المشكلة من (خلال موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وأهمية تطوير وإدارة هذا المجال ، وما هي الواجبات التي تقع على عاتق الجهات المختصة في عملية اتخاذ القرار في تطوير الاستثمار من النواحي العملية) وتمثلت أهم أسئلة الدراسة في هل يمكن تطوير المناخ الاستثماري بحيث يصبح جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وافترضت الدراسة إن الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان متعدد ومتنوع، وذلك لاتساع مساحة البلد وتوسط موقعه. وأن السودان يتمتع ببعض العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت الدراسة إلى إن للاستثمار الأجنبي في السودان آثار إيجابية ملحوظة على الإنتاج من حيث زيادة كمية الإنتاج ونوعيته. وأوصت الدراسة الاهتمام بقانون الأراضي وتطويره، وتسجيل الأراضي وتخفيض التعقيد في هذا المجال .

❖ **الفرق بين الدراسة التي يقدمها الباحث والدراسات السابقة:**

إن الدراسات السابقة لم تتناول مقومات جذب الاستثمار الزراعي في مجال القمح في السودان

تناولت الدراسات السابقة تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كافة وفي نفس الوقت يختلف مناخ كل دولة عن الأخرى وموارد ومقومات كل دولة عن أخري..

ويظهر الاختلاف: في أن السودان به مقومات وإمكانيات زراعية لا توجد في دول أخرى بالإضافة إلى الميزة النسبية لكثير من المنتجات الزراعية التي يتميز بها السودان، ودراسات قليلة التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل.

2. مفهوم وأهمية الاستثمار الزراعي

1.2. مفهوم الاستثمار

يجب النظر إلى الاستثمار من وجهة النظر الاقتصادية على كونه يمثل نموذج اقتصادي مثل نموذج السوق ويتكون من متغيرين هما الطلب على الاستثمار (والذي يتمثل في الدول والمؤسسات والأفراد – أو المستقبلين للاستثمار والذين يرغبون في استغلال موارد خاصة لديهم) وعرض الاستثمار: ويتمثل في جانب المستثمرين سواء كانوا أشخاص عادين أو اعتباريين(الماحي خلف الله ،2009،ص11).

2.2. الاستثمار الزراعي

لم تحظى الزراعة بالقدر المناسب من الاهتمام كقطاع له دورة في النشاط الاقتصادي في السودان، وتم توجيه الاهتمام إلى قطاعات أخرى كالنفط، التجارة، الصناعة..إلخ) ،وهذا الوضع المتناقض ظهرت نتائجه في عالم اليوم ، إن السودان أصبح سوقا هاما للمنتجات الغذائية المستوردة من الدول الأوروبية ، وتزايدت واردات الغذاء وحجم الفجوة الغذائية بمعدلات مرتفعة . وقد جاءت أزمة الغذاء العالمية في عام 1974م لتكون بمثابة تحذير من الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض معدلات الإنتاج الزراعي وتنبهت لذلك معظم دول العالم تقريبا (حتى المكتفية ذاتيا) . وأخذا استقلال الموارد المتاحة لديها ، وتزايد الإنتاج الغذائي حتى أصبحت دول عديدة في قارة آسيا والتي كان معظمها يقاس من الجماعات مكتفية ذاتيا من الحبوب مثل الهند وباكستان. ومع أن الدول العربية لديها إمكانيات متنوعة سواء في الموارد المالية أو الأرضية والحيوانية ولديها المورد البشري القادر على أن يجعل المنطقة العربية رائدة في مجال إنتاج الغذاء ، إلا أنه ولظروف عديدة حدث التأخر الملحوظ في الزراعة وإهمالها لفترات.

3.2.الأهمية النسبية الاستثمار الزراعي

القطاع الزراعي له أهميته القصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي للسودان، وتعتبر الزراعة مصدر الرزق لغالبية سكان السودان ، حيث يمثل السكان الزراعيون السواد الأعظم من القاطنون في الدولة، هذا فضلا عن ما يساهم به القطاع الزراعي في الصادرات المحلية وما يولده من نواتج إستراتيجية يصعب الاستغناء عنها من ناحية أخرى وتفاوتت مدى مساهمة الناتج المحلي الزراعي من دولة لأخرى، فبينما تبلغ هذه النسبة إلى حوالي44.2 % في الصومال ، 33 % في السودان، 26.5% في موريتانيا فإنها تنخفض في بعض الدول الأخرى النفطية إلى أقل من81 % كما هو الحال في قطر والكويت. تزداد مشكلة الانخفاض النسبي للاستثمارات الزراعية حدة خاصة في الدول التي تمتلك القاعدة الموردية المناسبة إذا ما قورنت بمعدلات التنفيذ الفعلي لما هو مخطط من استثمارات، حيث يلاحظ أن نسبة التنفيذ الفعلي قد بلغت نحو 98% من الاستثمارات المخططة وذلك خلال الفترة (1970-1975م) وانخفضت إلى نحو 54% خلال الفترة (1976-1980م) على مستوى الدول العربية، أما في أوائل الثمانينات فقد بلغت حوالي72% وتتفاوت نسبة الإنفاق الاستثماري الفعلي إلى المخطط من دولة إلى أخرى. إلا أنه من الملاحظ أن دولا يعتمد اقتصادها اعتمادا رئيسيا على الزراعة مثل السودان والصومال وموريتانيا قد تدنت فيها نسبة الاستثمارات الفعلية إلى المخطط بشكل واقعي(الماحي خلف الله ،2009).

جدول رقم (1)الناتج الزراعي الإجمالي بالأسعار الثابتة(1981-1982م) والأسعار الجارية خلال الفترة 1994-2020م: (مليون- جنية)

السنة	بالأسعار الثابتة 1981-1982	بالأسعار الجارية	السنة	بالأسعار الثابتة-1981 1982	بالأسعار الجارية
1994	2386.00	310010.0	2008	7021.00	49032424.0
1995	3651.00	4012110.0	2009	6791.02	44970895.7
1996	4281.10	4218463.0	2010	7586.76	54464952.6
1997	4695.60	7363265.8	2011	8045.7	58221327.4
1998	5016.20	8689545.2	2012	8771.5	76262263.7
1999	5173.70	9929904.7	2013	8544.3	92990282.5
2000	5565.00	12066579.0	2014	8881.99	94910121.0
2001	5930.00	14547947.0	2015	582.936.71	304659
2002	6059.50	17986261.0	2016	693.514.0	346200
2003	6700.60	21411031.0	2017	35,900,000	773,467,7
2004	6177.00	23369447.0	2018	37,900,000	1,228,967,3
2005	6472.60	28454698.0	2019	36,200,000	1,950,330,2
2006	7068.60	31276590.0	2020	35,600,000	3,974,714,5
2007	6689.20	47242974.0	2021	-	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

من خلال(1) الجدول أعلاه نجد أن الناتج الزراعي في تزايد مستمر خلال الفترة من(1994-2014م) على الرغم من عدم توفر الدعم من الدولة ،وقلة التمويل الزراعي ، وعدم وجود اهتمام من الدولة بهذا القطاع الحساس بالرغم من كل هذه الأسباب هناك تزايد مستمر في الناتج الزراعي لكن بصورة طفيفة.

3. آثار تدني مستوى الاستثمار الزراعي:

هناك العديد من الآثار السلبية لتدني مستوى الاستثمار الزراعي ، وتتضح كل هذه الآثار في مستوى الفجوة الغذائية في السودان وانعكاساتها وتشير الإحصاءات إلى أنه على الرغم من الأتساع الكبير في الإمكانيات والموارد الزراعية للسودان فإن طاقة هذه القاعدة الموردية على الإنتاج تعد ضعيفة بشكل ملحوظ خاصة بمقارنتها بمثيلتها على المستوى العالمي وكنتيجة لتخلف قطاعات الإنتاج من جانب والنمو المتسارع في استهلاك الغذاء من جانب آخر تأثير بالزيادة السريعة في عدد السكان وفي التحسن النسبي الذي طرأ على الدخول الحقيقية نشأت مشكلة العجز الغذائي ، تلك المشكلة التي شهدت تفاقما مستمرا سنة بعد أخرى، وهناك مجموعة من الحقائق لعل أبرزها:

- إن القيمة الحقيقية للفجوة الغذائية قد تصاعدت خلال الفترة 1970م -1972م. وإن شطرا كبيرا من هذه القيمة يوجه لتغطية العجز في أخطر سلع الغذاء وأكثرها إستراتيجية وهي الحبوب وبصفة خاصة القمح.
- إن التضخم في حجم الفجوة الغذائية من الحبوب سواء من حيث القيمة ، لم يصاحبه تحسن في الأوضاع المشابهة بالنسبة لسلع الغذاء الأخرى بل ازدادت حجم الفجوة الغذائية لهذه السلع بنسب متفاوتة حتى انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي إلى مستويات شديدة الانخفاض.
- إن المواطن السوداني أصبح يعتمد على العالم الخارجي في تأمين نصف قوته من الخبز وأكثر من ذلك لكل من السكر والزيوت والشحوم النباتية حوالي ثلث استهلاكه من اللحوم والألبان الأمر الذي يعني أن مقدرات الغذاء في السودان

أصبحت خارج التأثير السوداني خاصة إذا علم أن الواردات السودانية من الغذاء تشكل نسبة لا يستهان بها في المعروض من الغذاء في السوق العالمي.ويمكن القول أن التطورات التي صاحبت مشكلة العجز الغذائي قد ظهرت وهي من أخطر المشكلات التي تهدد السودان اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، فمن الناحية الاقتصادية فإن الاعتماد الكامل في تغطية العجز الغذائي من بعض السلع الغذائية الضرورية والإستراتيجية كالحبوب والزيوت وغيرها من الواردات من خارج السودان. (الماحي خلف الله مصدر سابق ص41)

4. مقومات الاستثمار الزراعي في مجال إنتاج القمح

يعتبر محصول القمح من المحاصيل الغذائية المهمة جدا في السودان ويأتي كغذاء رئيسي في المرتبة الثانية بعد الذرة وقد تركزت زراعته منذ الخمسينات في الإقليم الشمالي (ولايتي الشمالية ونهر النيل) في مساحات كان أنتاجها يغطى استهلاك الإقليم بأكمله، إضافة إلى تذويد باقي الولايات بالفائض منه.ولكن خلال السنوات الأخيرة حدث نمؤ مضطرد في كميات القمح المستهلك نظرا لارتفاع معدل النمو السكاني وتزايد الهجرة من الريف إلى المدن وارتفاع الوعي الغذائي لدى المواطنين ودعم أسعار القمح المستورد والتغير في النمط الغذائي للمواطنين مما أدى إلى زيادة الفجوة بين الإنتاج المحلى والاستهلاك .

لجأت الدولة للتوسع في إنتاج القمح لمواكبة التطورات المتزايدة في الطلب عليه فأدخلته في القطاع المروى كمحصول شتوي في مناطق مختلفة كحلفا والرهد ومشاريع النيل الأبيض وأهمها مشروع الجزيرة الذي حاز على مركز الثقل لإنتاج هذا المحصول في مساحات مقدرة تمتعت بميزات نسبيه تمثلت في توفير مياه الري. توفر الأرض وصلاحيتها وقلة تكلفة الإنتاج القمح مقارنه بالتكلفة البديلة في موسم الشتاء خاصة في استقلال الأرض والمياه، وانخفضت تكلفة الترحيل لموقع المشروع الوسط بين مناطق الاستهلاك.

1.4. خصائص واستخدامات القمح

❖ **استخدامات القمح**

يستفاد من القمح فوائد عدة إذ يستعمل لعمل الخبز "الرغيف" والبسكويت والخبائز والحلويات ويعتبر من أهم الأغذية للدواجن والأبقار وطعام للخيول. كما إنه يمثل مادة أوليه لبعض الصناعات كالورق مثلا.وللقمح أهميه كبرى في الاقتصاد العالمي بقيمته الغذائية وكمادة أوليه تدخل في بعض الصناعات.

❖ **الخصائص الغذائية للقمح**

يعد القمح من محاصيل الحبوب المهمة في العالم إذ يعتمد عليه أكثر من ثلث السكان في غذائهم اليومي لما له من قيمه غذائية عاليه من النشويات التي تمد جسم الإنسان بالسعرات الحرارية والطاقة العالية التي تساعده على النشاط والحيوية وبما يحتويه من نسبه معقولة من البروتينات التي تساعد على النمو.

الجدول أدناه يوضح كميه البروتين والدهون، والنشويات والطاقة في كل مائه جرام.

جدول(2) كمية البروتين، الدهون، النشويات، الطاقة (في كل 100جرام) (100جرام)

المحصول	البروتين	الدهون	النشويات	الطاقة
القمح	12.7	1.8	71.8	332
الذرة الرفيعة	11.6	4.3	72.8	353
الدخن	11.0	5.0	69.0	362

المصدر: وزارة الصحة-أدارة التغذية- مجموعة تقارير عن مصادر الغذاء

نلاحظ من الجدول (2) إن نسبه البروتين في محصول القمح تفوق المحاصيل الأخرى. والدهون الشبه متوسطه والنشويات عاليه جدا في محصول القمح وأيضا نسبه الطاقة عاليه جدا في القمح. بالتالي نجد نسبه البروتين في سلعة القمح تتعد محاصيل الذرة والدخن بالمقارنة بها(وزارة الصحة - أدارة التغذية- تقارير مصادر الغذاء)

2.4. أسباب النمو المضطرد في استهلاك القمح في السودان

- **النمو السكاني:** بناءا على أسقطات الجهاز المركزي للإحصاء المعتمدة على تعداد السكان للعام 2010م ينمو السكن في السودان بنحو2,9% سنويا. لقد ارتفع عدد سكان السودان إلى(41 مليون نسمة) وهذا بالطبع أدى إلى زيادة الطلب على جميع المنتجات الاستهلاكية الغذائية بما فيها القمح.
- **النمو الحضري:** يشهد السودان توسعا كبيرا وهائلا في المناطق الحضرية مما ساعد وساهم في تغير النمط الغذائي لسكان تلك المناطق بفضل الخدمات التي أحدثت وساهمت في استهلاك المزيد من القمح الذي أصبح ميسورا في متناول اليد، فقد ارتفعت نسبة الحضر من8,3 %عام 1955م إلى37,6% في العام 2007م ، كما إن سهولة التعامل مع القمح واستخداماته المختلفة وسهولة تحضيره في وقت قصير (قراصة مثلا) وبتكلفة منخفضة جعله الأسرع والأنسب مقارنة بالسلع الأخرى مثل الذرة.
- **الهجرة من الريف للحضر:** الهجرة من الريف إلى الحضر تعتبر من أهم الأسباب أيضا في زيادة استهلاك القمح فمعدل النمو في الخرطوم مثلا يقارب خمس نمو السكان في المناطق التقليدية لاستهلاك بدائل القمح (الذرة) نظرا للهجرة بمعدلات كبيرة خاصة للعاصمة القومية وذلك لأسباب تتعلق بالجفاف والتصحر وتوزيع التعليم والصحة....الخ.
- **ارتفاع الوعي الغذائي:** أدى ارتفاع الوعي الغذائي جراء التطور في الاتصالات من هواتف ثابتة ومتحركة وراديو وتلفزيون وقنوات فضائية وجرائد وما تبعها من خدمات الرسائل القصيرة SMS إلى أحداث تغير وتأثير على النمط الغذائي الاستهلاكي للمواطنين في صالح استهلاك القمح
- **المحافظة على استقرار أسعار القمح:** أدت سياسة البلاد في مجال التجارة الخارجية لسلعة القمح المتمثلة في تخفيض القيود الجمركية بفرض رسوم متدنية على القمح ودقيق القمح المستورد لا تتعدى5% فقط، مع إلغاء كافة القيود غير الجمركية بالإضافة إلى سياسية التسعير الداخلي للقمح، إلى تدفق كميات كبيرة من القمح إلى البلاد بأسعار منخفضة نسبيا، وتزامن ذلك مع تقلبات كبيرة في أسعار الذرة والدخن مما أدى إلى قدر كبير من إحلال القمح.
- **دعم أسعار القمح:** ظلت الحكومة منذ التسعينات من القرن الماضي تدعم أسعار القمح المستهلك (للخبز)ووقتها كان المستهلك هو الإنسان الحضري، ذو الدخل المرتفع نسبيا مقارنة بنظيره الريفي، والذي كان لا يأكل الخبز وقتها. وقد ساهم هذا الدعم في انتشار استهلاك القمح في المناطق الريفية.
- **عدم استقرار إنتاج الدخن والذرة:** يتسم إنتاج الذرة والدخن والذين يتم إنتاجهما بصفة أساسية في القطاع المطري شبه الآلي والتقليدي بالتذبذب من عام لآخر، الأمر الذي يعرض الأمن الغذائي للبلاد وخاصة الأسر الفقيرة إلى هزات مؤثرة، فانخفاض إنتاج الذرة والدخن في حالة فشل موسم الخريف يقود إلى ارتفاع أسعارها، وفي غياب تدخل الدولة تضعف المقدرة الشرائية للأسر الفقيرة محدودة الدخل فتتجه هذه الشرائح الفقيرة المستهلك الرئيسي للذرة والدخن للبحث عن بدائل، هنا يظهر القمح نظرا لاستقرار أسعاره، بل ودعمها من جانب الدولة في ظل الارتفاع المتصاعد في تكلفة إنتاج الكسرة وصعوبة تصنيعها مقارنة بالخبز.

- **انتشار التعليم وعمل المرأة:** ساهم انتشار التعليم ودخول المرأة في هذا المجال وإيجاد فرص عمل لها في اعتماد الأسر على القمح باعتباره البديل الناجح في مثل تلك الظروف، كما إن التعليم نفسه مدعوما بأجهزة الاتصال و الفضائيات التي انتشرت حتى في الريف، كل ذلك أوجد واقعا جديدا وظروفا تصب في صالح استهلاك القمح على حساب السلع الأخرى.
- **زيادة استهلاك الفول المصري:** أنتشر الاعتماد على الفول المصري كوجبة رئسيه في الإفطار والعشاء مرتبط بظاهرة التمدن وزيادة حركة السكان بين الريف والحضر الأمر الذي زاد بشكل رئيسي من استهلاك القمح. كما إن انتشار المدارس في المناطق الريفية ساهم أيضا في انتشار أكل الفول المصري و بالتالي الخبز، فتلاميذ وطلبه المدارس المنتشرة في بقاع الريف يعتمدون على الفول المصري في وجبة الإفطار، كما إن المحال التجارية الصغيرة والتي تتعامل بالتجزئة غالبا مع الخبز للأسر والأفراد والعمال وغيرهم. (عبد اللطيف أحمد عجيمى- يونيو2009م).

3.4.الإنتاج الكلي للقمح في السودان:

جدول رقم(3)الإنتاج الكلي للقمح خلال الفترة 1994م – 2020م

(الإنتاج ألف طن متري- الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة (فدان)	الإنتاج (ألف طن)	الإنتاجية (كجم/فدان	السنة	المساحة (فدان)	الإنتاج (ألف طن)	الإنتاجية(ك جم/فدان
1994م	710	101	61	2008	732	587	817
1995م	743	777	110	2009	990	980	1034
1996م	891	874	743	2010	564	403	753
1997م	784	1249	819	2011	467	292	668
1998م	608	1167	881	2012	446	223	765
1999م	387	790	750	2013	440	279	714
2000م	219	1273	810	2014	473	490	1,110
2001م	286	977	1094	2015	548	779	1,400
2002م	275	1385	898	2016	636	563	923
2003م	321	1260	1.068	2017	419	463	1,129
2004م	432	1422	971	2018	419	463	1,129
2005م	407	613	953	2019	716	702	1,028
2006م	433	416	976	2020	756	726	1,005
2007م	655	680	1077	2021	-	-	-

المصدر:وزارة الزراعة والري- الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي- تقارير حول إنتاج القمح السنوي في السودان.

من خلال الجدول(3) أصبح إنتاج القمح في حالة تذبذب متتالية خلال الفترة من 2004-2020م ويرجع ذلك التذبذب إلى وجود مشاكل في الري وانخفاض في الأسعار مع وجود الآفات الزراعية.

5. مقومات الشراكات الإستراتيجية لإنتاج وتوفير القمح

إن أهم مقومات النجاح للتوسع في القمح في ظل الانفتاح الاقتصادي والتجاري يربط بتحقيق الاندماجات والشراكات الإستراتيجية والاستفادة من خبرات الآخرين لاستقلال اقتصاديات الحجم والسعة.وتحقيق الاكتفاء الذاتي

يتطلب قيام المزارع التجارية الواسعة التي تستخدم أجود أنواع التقاوي المنتقاة وأحدث أساليب الري وأحدث أساليب تحضير الأرض والتسميد(وزارة الزراعة والري- مصدر سابق).

- تشجيع أقامة مشاريع القمح المشتركة بين السودان وبعض الدول الصديقة والشقيقة وبما يخدم علاقات السودان الخارجية ويمكن البلاد من كسر حاجز الحصار الاقتصادي المفروض عليه من الدول الكبرى.
- تشجيع إنشاء مشاريع مشتركة للسودان مع مصر، المملكة العربية السعودية ، لتأمين احتياجات الدول الثلاث من القمح حيث تبلغ الفجوة في الدول الثلاث حاليا 8,4 مليون طن.
- تشجيع إنشاء مشاريع مشتركة مع الصين لإنتاج القمح مما يقوي الشراكة مع الصين الموجودة أصلا في مجال البترول والذهب وتشجيع إنشاء شراكات مع البرازيل وتركيا لنقل التقانات الحديث.
- تشجيع إنشاء شراكات مع المؤسسات البحثية الكبيرة العالمية والتنسيق والعمل المشترك مع الدول المتقدمة ومراكز البحوث الدولية مثل المركز الدولي لبحوث الذرة والقمح السميت ICARDA والمعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء IFPRi . فبالتعاون مع هذه المراكز والبرامج المشتركة حققت دولا مثل الهند وإيران وسوريا طفرتها الإنتاجية في مجال القمح فأعظم استثمار مربح في عالم اليوم الاستثمار في البحوث ونسل التقانات الزراعية المتطورة.
- منح كافة التسهيلات والميزات التفضيلية الممكنة للمستثمرين وفتح الباب لشراكات إستراتيجية في مجال صناعات مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ومبيدات.
- الاستفادة من عضوية السودان في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في إيجاد شراكات إستراتيجية بين السودان والدول العربية خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الضمانات التي توفرها المؤسسة.

6. المواقع المؤهلة والفرص الاستثمارية المتاحة لإنتاج القمح

إن الأراضي القابلة للاستثمار والتي تم حصرها في ولايات الشمالية، نهر النيل، والخرطوم، تقدر بنحو 13,05 مليون فدان، ما يمكن تخصيصه على المدى المنظور منها 6,6 مليون فدان وعلى المدى البعيد 6,45 مليون فدان وهي كما يلي في الجدول التالي.

جدول(4) يوضح المواقع الاستثمارية المؤهلة لإنتاج القمح والفرص المتاحة: (لمساحة - بالإلف فدان)

الولاية	المساحة المحصورة	مساحة قابلة للاستثمار حاليا	المساحة المستقبلية بالألف فدان
الشمالية	3000	1500	1500
نهر النيل	8000	4150	3850
الخرطوم	2050	950	1100
الجملة	13050	6600	6450

المصدر: تقرير اللجان الفنية بالمشروع القومي لإنتاج القمح 2020م.

من خلال (4) أعلاه إن جملة المساحة المحصورة في ولايات نهر النيل الشمالية الخرطوم بلغت 13,050 ألف فدان لكن المساحة القابلة للاستثمار حاليا 6,600 ألف فدان وتعتبر هذه المساحات كفيلة أن توفر أكبر كمية من القمح وتكفي الاستهلاك المحلي ومن ثم التصدير الخارجي.

جدول(5) مصفوفة الفرص الاستثمارية في مجال القمح حسب المواقع والمشاريع والولايات (المساحة ألف فدان)

المنطقة	موقع المشروع	مساحة المشروع	المنتجات المستهدفة	الوضع الراهن	الملاحظات
ولاية نهر النيل 1-شمال أبو حمد	40كيلومتر شمال أبو حمد	30000	القمح الأعلاف الخضر والفاكهة	أراضي مسطحة خالية من الموانع وجاهزة للاستثمار	شراكة إستراتيجية مع الشركات وجزء من الإنتاج للسوق المحلي
2- وادي النقع	على بعد 15 كيلو من المتمة	520000	القمح بالإضافة لبعض الحبوب	أراضي مسطحة خالية من الموانع وجاهزة للاستثمار	شراكة إستراتيجية وجزء من إنتاج محلي
المنطقة	موقع المشروع	مساحة المشروع	المنتجات المستهدفة	الوضع الراهن	الملاحظات
الولاية الشمالية					
1-مشروع غرب حلفا	منطقة أرقين للقمح	1000ألف فدان	تخصص مساحة 650ألف فدان لزراعة القمح	بدأت مسوحات التربة	يتبع لشركة دال صاحبة مصنع سيقا
2- مشروع التوسع في زراعة القمح في وادي حلفا	منطقة وادي حلفا	500ألف فدان	دورة زراعية تشمل إلى جانب القمح التوابل	أراضي خالية من الموانع وتتوفر إحداثياتها	شراكة إستراتيجية بالإضافة إلى أن جزء من الإنتاج للسوق المحلي
3- التوسع في زراعة القمع بغرب دنقلا	منطقة غرب دنقلا مربع 16	200ألف فدان	دورة زراعية تشمل إلى جانب القمح الحبوب الزيتية	أراضي خالية من الموانع وتتوفر إحداثياتها	شراكة إستراتيجية والسوق المحلي
الجملة 1,7 مليون فدان مساحة جاهزة للاستثمار بالولاية					
4-ولاية النيل الأبيض 1- مشاريع الأيلولة	على ضفتي النيل الأبيض	360ألف فدان	القمح وحبوب زيتية	مشاريع قائمة	يمكن ان تدخل في شراكات زراعية تعاقدية
الجملة 360 ألف فدان جاهزة للاستثمار بالولاية					
5- ولاية الخرطوم مشاريع معتمدة	سندس على بعد 40 كلم جنوب الخرطوم ومناطق غرب ام درمان	100ألف فدان	القمح والأعلاف	مشاريع بعضها قائم	شراكات وزراعة تعاقدية
الجملة 100 ألف فدان جاهزة للاستثمار بولاية الخرطوم					
المنطقة	موقع المشروع	مساحة المشروع	المنتجات المستهدفة	الوضع الراهن	الملاحظات
1-المشاريع المروية الكبرى / مشروع الجزيرة	يقع في ولاية الجزيرة	دورة القمح تصل إلى 650ألف فدان	القمح في إطار الدورة الزراعية للمشاريع	مشروع قائم	دورة تعاقدية
2-مشروع الرهد	في ولاية الجزيرة والقضارف	100 فدان	القمح في إطار الدورة الزراعية للمشروع	مشروع قائم	زراعة تعاقدية
3- حلفا الجديدة	في ولاية كسلا	100ألف فدان	القمح في إطار الدورة الزراعية للمشروع	مشروع قائم	زراعة تعاقدية
4-السوكي	ولاية سنار	50ألف فدان	القمح في إطار الدورة الزراعية للمشروع	مشروع قائم	زراعة تعاقدية
الجملة 900ألف فدان مساحة جاهزة للاستثمار بالمشاريع المروية الكبرى					

المصدر: المشروع القومي لإنتاج القمح – تقارير اللجان الفنية 2020م.

من خلال الجدول (5) المساحات التي يمكن استغلالها بالقمح من واقع الفرص الاستثمارية وفقا للجدول نرى الملاحظات الآتية:

- يمكن استغلال مساحة تقدر بحوالي 500 ألف فدان بولاية نهر النيل منها 200 ألف لمشروع شمال أبو حمد و300 ألف فدان بوادي النقع وهي أراضي جاهزة للاستثمار بالقمح.هناك مساحة تقدر بـ1,1 مليون فدان بالولاية الشمالية منها 650 ألف تم تخصيصها لشركة دال لزراعة القمح ونحو 450 ألف فدان بوادي حلفا وغرب دنقلا ، و50% من مشاريع الأيلولة بالنيل الأبيض تصلح لزراعة القمح.
- هناك 900 ألف فدان في المشاريع المروية الكبرى داخل الدورة الزراعية تصلح لزراعة القمح.
- تقدر المساحة الكلية المتاحة لزراعة القمح والاستثمار في زراع القمح بنحو 2,8 مليون فدان يمكن أن تنتج باستخدام التقانة الحديثة في الإنتاج نحو 6,8 مليون طن لا تشتمل الإنتاج.

7. خاتمة:

❖ **النتائج:**

- عدم وجود خارطة استثمارية واضحة توضح أهم فرص الاستثمار الزراعي في السودان.
- القمح من أهم السلع التي تدخل في المنظومة الاستهلاكية وهناك مساحات كبيرة متوفرة وصالحة لزراعته في السودان والمناخ ملائم في كل ولايات السودان تحديدا (ولايات الشمالية، نهر النيل، جنوب وغرب دار فور، جبل مرة).
- توفر مقومات وفرص الاستثمار الزراعي في مجال إنتاج القمح.
- عدم وجود شراكات إستراتيجية في مجال إنتاج القمح لمواجهة الطلب المتزايد علي القمح باعتبار انه الغذاء الرئيسي لمعظم السكان في السودان.

❖ **التوصيات:**

- توفير ووضع خارطة استثمارية توضح أهم فرص الاستثمار الزراعي في مجال القمح وتوزيعها القطاعي والجغرافي بهدف تزويد المستثمرين ببيانات دقيقة عن الظروف الاستثمارية.
- توفير الدعم المالي لقضية الترويج للاستثمار الزراعي بغرض التعريف بالسودان وإمكاناته محليا و إقليميا ودوليا.
- تشجيع الاستثمار في مجال إنتاج القمح وفتح مشاريع استثمارية كبيرة في كل الولايات (الشمالية والجزيرة ونهر النيل و جنوب دارفور وغرب دارفور والنيل الأزرق وجبل مرة) خصيصا لإنتاج القمح لتوفر المناخ الملائم في هذه الولايات.
- توفير التمويل وقبل وقت كافي ومبكر.وفتح بنك ووكالة خاصة تسمى بنك القمح،ووكالة تمويل إنتاج القمح
- العمل علي استقلال الفرص والموارد الزراعية التي يمتاز بها السودان في مجال إنتاج القمح.
- تشجيع الشراكات الإستراتيجية في مجال أنتاج القمح لمواجهة الطلب المتزايد علي القمح وتوفير الضمانات والتسهيلات للشركات العالمية والمحلية للعمل في مجال إنتاج القمح في السودان.

8. المصادر والمراجع:

1. أمينة ذكي شبانه (1994م) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان.
2. شيرين مصطفى صبحي (2004م) ، الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية، المحددات والمشاكل، مطبعة جامعة القاهرة - مصر .
3. علي عبد الوهاب إبراهيم (1995) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية، الإسكندرية
4. عبد اللطيف أحمد عجيمى(2009م) نتاج وتصنيع القمح رؤيا إستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي.
5. عثمان إبراهيم السيد (2006م) الاقتصاد السوداني وتطوراته خلال الحقب التاريخية المتعاقبة- طبعة أولي –دار عزة للنشر والتوزيع- السودان.
6. عمر البيلي، وخديجة الاعيسر (2007) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد77 .
7. منى قاسم (2009م) الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1999م)الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة.
9. الماحي خلف الله(2009م) فرص نجاح الاستثمارات المحلية في السودان الخرطوم – دار عزة للنشر .

التقارير والدوريات والنشرات:

10. مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي (2013م) السعودية.
11. وزارة الزراعة والغابات(2014م) تقارير العرض الدورية.
12. وزارة الموارد المائية والسدود-إدارة المياه التقرير السنوي(2012م).
13. وزارة البيئة والتنمية العمرانية- التقارير الدورية للعام(2014م).
14. الجهاز المركزي للإحصاء.
15. المشروع القومي لإنتاج القمح – تقارير اللجان الفنية (2014م).